ترجمـــــــــــــــات |
مـن العـــــــدد ١٢ | ربيع الاول | آذار | ٢٠١٠

الانتخابـات

البرلمانيـة الوطنيـــــة في العـراق

وجهـــــة نظر غربيـــــة

ترجمـــــــة : المعهد العراقي للحوار

الانتخابات البرلمانية الوطنية في العراق وجهة نظر غربية

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

تتمثل رغبة ومصلحة الولايات المتحدة في قيام انتخابات حرة وذات مصداقية، في إطار القواعد التي تسمح بظهور قادة وأحزاب وائتلافات جديدة، فضلاً عن المشاركة في حكم البلاد.

التقييم الاستراتيجي العالمي / جامعة الدفاع الوطني

تتناول هذه الدراسة البحث بشكل موجز في الانتخابات الوطنية المزمع عقدها في السابع من شهر مارس/آذار في العراق هذا العام. بحيث سوف يتم تناول الموضوع من وجهة نظر مراكز الفكر والدراسات الغربية، عن طريق البحث في ظروف إجراء الانتخابات، بدءًا بتشريع قانون الانتخابات والكيانات السياسية التي سوف تشارك فيها، وانتهاءً بتأثير هذه الانتخابات في مستقبل العراق وقضاياه، التي تتسم جميعها بالتعقيد والأهمية البالغة.

أولا: المشهد السياسي عشية الانتخابات

١ .أهم الكيانات السياسية التي سوف تشارك في الانتخابات:

أ- الائتلاف الوطني العراقي:

وهو الائتلاف الذي خلف الائتلاف العراقي الموحّد، الذي كان مهيمنًا على

الحكومة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية.

الاختلاف الرئيس بين الائتلاف الجديد والسابق له هو أن حزب الدعوة ليس طرفًا فيه، حيث قرر رئيسه نوري المالكي المضيّ لوحده في ائتلاف دولة القانون.

يضم الائتلاف الوطني العراقي: المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، منظمة بدر، الحركة الصدرية، حزب الفضيلة، إضافة إلى مجاميع شيعية أخرى صغيرة الحجم. وكذلك شخصيات أخرى معروفة مثل أحمد الجلبي، وحزب المؤتمر الذي ينتمي إليه إبراهيم الجعفري، رئيس الوزراء السابق، الذي حاول تحويل نفسه إلى شخصية علمانية. وقد نتج عن محاولات ضمّ شخصيات سنية وكردية نجاح محدود جدًا، حيث انضم شخص واحد منشقّ عن حركة الصحوة في الأنبار، وهو حميد الهايس، إضافة إلى شخصيات سنية علمانية معدودة، وحزب كردي ذي جذور شيعية.

ب- ائتلاف دولة القانون:

ائتلاف دولة القانون هو التحالف الذي يحاول من خلاله رئيس الوزراء نوري المالكي أن يبرز كشخصية علمانية، قائد وطني يمثل عموم العراق، بدلًا من أن يكون قائدًا شيعيًا منغمسًا بالجذور الدينية.

نجحت هذه الاستراتيجية مع المالكي في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩، لكن على المستوى الوطني تبقى حظوظ التحالف غير مؤكدة.

جمع المالكي في ائتلافه عددًا من الشخصيات والمجاميع الصغيرة إلى حد ما، حيث يعوّل عليهم من أجل أن يعطوا الائتلاف صبغة لا طائفية. وبالنتيجة، أضحى الائتلاف يتمحور حول المالكي نفسه.

لم يضم ائتلاف دولة القانون أي حزب شيعي مهم أو كبير، بل حزب الدعوة

فقط وبعض المجاميع الصغيرة. ولم يضم كذلك أي كيان كردي، لكنه ضمّ الكتلة العراقية المتحدة والمستقلة التي تمثل الأكراد الشيعة. كما احتوى الائتلاف أيضًا على عدد من الكيانات السنية، مثل مجلس إنقاذ الأنبار الذي يتزعمه الشيخ علي حاتم السليمان، وهو واحد من ثلاثة كيانات انشقت عن صحوة الأنبار. وكذلك ضمّ الكتلة العربية المستقلة لعبد مطلك الجبوري، العضو السابق في جبهة التوافق.

لكن الائتلاف لم يجذب أي تجمع سني مهم.

كما ضم عناصر علمانية لكنها ليست ذات حجم كبير في مرحلة ما بعد صدام.

إن جميع مكونات ائتلاف المالكي تعتمد بشكل أساسي على اسم المالكي وعلى قدرته في جذب الناخبين، من أجل فسح المجال أمام المرشحين كي يعملوا على تقديم الخدمات على المستويين المحلي والوطني.

ج- التوافق:

كان اسمها في السابق جبهة التوافق العراقية، أو التوافق. تضم التوافق معظم الأحزاب السنية. تصف نفسها بأنها علمانية وليست سنية، بالرغم من حقيقة أن معظم عناصرها هم من الحزب الإسلامي العراقي، والتحاق معظم العناصر السنية العلمانية الأخرى بتحالفات مختلفة.

نجحت التوافق في الإبقاء على الكيانات السياسية التي كانت جزءًا منها سابقًا، مثل مؤتمر أهل العراق، إلى جانب بعض الأحزاب ذات الوزن النسبي في الشارع السني، كحزب التجمع الوطني لعشائر العراق الذي يتزعمه عمر الجبوري.

د – الحركة الوطنية العراقية:

تطرح الحركة الوطنية العراقية نفسها على أنها حركة علمانية، غير طائفية في

العراق. في الحقيقة، تستند الحركة إلى تحالف شخصيات سياسية قوية تعتمد على أسمائها وسمعتها بدلًا من قوة الماكينة السياسية في جذب الناخبين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي وقائمته، صالح المطلك وقائمته للحوار الوطني، ونائب الرئيس طارق الهاشمي وحزب التجديد الذي تأسس مؤخرًا، يشكّلون نواة التحالف الجديد.

وبشكل مشابه، انضوت معهم أحزاب وشخصيات سنية جديدة، وضمّ التحالف قادة من الشيعة والسنة، لكن ليس جماعات كبيرة من الشيعة والسنة.

هـ – التحالف الكوردستاني:

لم تؤشر الأحزاب الكردية الرئيسة في العراق رغبة في الانضمام إلى تحالفات غير طائفية من أجل خوض انتخابات عام ٢٠١٠، خلافًا لما فعلته الأحزاب المتنافسة الأخرى. لم يشأ الأكراد الدخول في تحالفات عابرة للقومية والطائفية. هناك ثلاثة أحزاب كردية رئيسة وهي: الاتحاد الوطني الكوردستاني، الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وحركة التغيير (كوران).

إن جذور حزبي الاتحاد والديمقراطي راسخة؛ فهذه الأحزاب دعمت القضية الكردية - الديمقراطي منذ ١٩٤٦، والاتحاد منذ ١٩٧٥. وقد شكّلا معًا التحالف الكوردستاني وتمثّلا في البرلمان العراقي، وأدارا حكومة إقليم كردستان وبرلمانه، ومن المتوقع أن يبقيا متحدين في انتخابات ٢٠١٠.

أما حركة التغيير (كوران)، فهي جماعة منشقة عن الاتحاد الوطني الكوردستاني، تشكّلت قبيل انتخابات برلمان إقليم كردستان التي جرت في شهر أغسطس/آب عام ٢٠٠٩. ليس من المتوقع أن تتحالف الحركة مع الحزبين الكرديين الكبيرين قبل الانتخابات، لكن يتوقع المراقبون أنها سوف تتعاون معهم لاحقًا للحفاظ على الصوت الكردي القوي في السياسات

الوطنية.

و – تحالف وحدة العراق:

يُعتبر تحالف وحدة العراق مجموعة غير طائفية من الأحزاب والأفراد الذين قدّموا أنفسهم على أنهم وطنيون علمانيون. أفراد التحالف الرئيسيون هم: وزير الداخلية الحالي جواد البولاني وحزبه الدستوري، وأحمد أبو ريشة زعيم مجلس إنقاذ الأنبار. كان من المتوقع أن ينضما إلى تحالف المالكي، لكنهم لم يتفقوا على بعض الأمور وقرروا المضي بطريق خاص بهم.

٢ – طبيعة التنافس في الانتخابات:

من المهم التأكيد على خصوصية العراق المتعدد الأعراق والثقافات، والمحاط بدول إقليمية متعارضة المصالح ومرتبطة بشكل أو بآخر بتيارات سياسية وعرقية ومذهبية في الداخل العراقي، وهو ما يعطي بعدًا آخر يضاف إلى البعد الأمريكي في مسيرة هذه الانتخابات. كما أن كل طرف عراقي حريص كل الحرص على أن تسفر الانتخابات عن نتائج لصالحه، أو على الأقل عن أقل خسائر ممكنة.

وهذا ما يفسر التأخير الذي حصل في تشريع قانون الانتخابات الوطنية.

إن أحد أسباب تأخير تشريع قانون الانتخابات هو حقيقة أن بعض الأطراف كانت تُسوّف في الموضوع بغية التأخير والاضطرار إلى إجراء انتخابات بنظام القوائم المغلقة، خشية فقدان الأصوات التي لا يعتقدون أنها ستكون لهم في ظل القوائم المفتوحة.

لكن تم في نهاية المطاف التصويت على نظام القوائم المفتوحة.

ويبقى السبب الأهم هو أن الحالة السياسية التي تؤطر قانون الانتخابات البرلمانية الوطنية تذكرنا بمقولة فولكر الشهيرة: «إن الماضي لا يموت أبدًا».

ففي الوقت الذي تمكن فيه البرلمان أخيرًا من تمرير قانون الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٠، فإن استمرار مأزق المعايير تسبب في تكرار الأحداث التي سبقت الانتخابات المحلية في أواخر صيف وخريف ٢٠٠٨.

ففي ذلك الوقت اعترض رئيس الجمهورية الكردي ونائبه عادل عبد المهدي على قانون انتخابات مجالس المحافظات. تعلّق النقض حينها بكركوك، المدينة التي تُعدّ واحدة من أكبر المظالم بين العراقيين من عرب وكرد، إضافة إلى شكل الانتخابات، فالتوترات كانت مرتفعة جدًا.

سلّطت هذه العملية برمتها الضوء على خطوط التصدع التي لم تُحل، سواء كانت طائفية–دينية أو انقسامات عرقية أو لغوية.

إذ كانت المشاحنات واضحة بين حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي ومنظمة بدر، وكذلك بين التحالف الكوردستاني والتوافق. وكان كل طرف يسعى إلى تمرير وتعزيز أجندته.

لكنها قد تُعتبر حالة صحية بسبب أن الجميع يعمل جاهدًا من أجل وضع ترتيبات لتقاسم السلطة بشكل فعلي وملموس.

سبب النقض وأسئلته:

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: لماذا تم نقض القانون؟ وهل يشكّل القانون بصيغته الحالية صمام أمان لإجراء انتخابات برلمانية وطنية ناجحة؟

جاء اعتراض نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في ٨ نوفمبر بسبب اعتقاده بوجود إجحاف بحقوق المهاجرين، ومنحهم نسبة ٥٪ فقط من المقاعد التعويضية، مطالبًا برفعها إلى ١٥٪ كشرط أساسي لتمرير القانون.

وبعد رفع نسبة المقاعد التعويضية، هدّد الهاشمي بفيتو آخر إذا لم تُلبَّ طلباته المتعلقة بتمثيل سني أكبر، الأمر الذي سبب مأزقًا.

إن قرار المماطلة أتاح للأقلية السنية الحصول على تمثيل أكبر، وقدّم الشيعة والأكراد تنازلات مهمة بحيث تم حفظ ماء وجه كل طرف وتمت الانتخابات كما كان مقررًا.

الهواجس السنية:

ما زال السنة في العراق قلقين حول دورهم في الحاضر والمستقبل، إضافة إلى عدم وضوح رؤيتهم حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها، لاسيما في ظل الانقسامات التي تشهدها صفوفهم، والتي تشبه ما كانوا عليه في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

إذ تمكنوا من تشكيل كيانين كبيرين: جبهة التوافق العراقية التي حصلت على ٤٤ مقعدًا في انتخابات ٢٠٠٥، والجبهة العراقية للحوار الوطني التي حصلت على ١١ مقعدًا.

وبقي عدد من السنة خارج العملية السياسية، إما لرفضهم المشروع الذي تشرف عليه الولايات المتحدة واختيارهم المقاومة، أو بسبب شمولهم باجتثاث البعث.

وربما سببت هذه المشاكل حالة من عدم التمثيل الكامل للسنة، وبالتالي خلقت لهم حالة من الامتعاض، وتسبب ذلك في انخفاض تأثيرهم في البرلمان.

وإذا استمر الوضع كما هو، فإن الخلافات الشخصية والعداوات المتبادلة سوف تقوّض جهود السنة وتسبّب خلافًا بينهم حول نموذج ممارسة السلطة الذي ينشدونه. قد يكون الشيعة والأكراد يعانون من مشاكل مشابهة، لكن الشيعة يحميهم عددهم، أما الأكراد فمهما بلغت خلافاتهم فإنهم متوحدون تجاه قضية الحكم الذاتي.

أمّا فيما يتعلق بالتيار الشيعي، فبعد أن كان متماسكًا في الانتخابات السابقة تحت اسم «الائتلاف العراقي الموحّد»، وتمكن من تحقيق فوز ملحوظ في انتخابات عام ٢٠٠٥، نجد أنه قد حدث انشقاق كبير في تشكيله، حيث كان يتزعمه السيد الراحل عبد العزيز الحكيم الذي تولّى من بعده نجله عمار الحكيم راية الزعامة.

وكانت النتيجة الآن بروز تحالفين هما: الائتلاف الوطني العراقي، وائتلاف دولة القانون.

فيما يتعلق بالأول، الائتلاف الوطني العراقي، فهو وريث الائتلاف العراقي الموحّد السابق، بانسحاب حزب الدعوة منه، ووجود بعض الجماعات الشيعية الصغيرة الأخرى، ودخول تيارات علمانية مثل تيار وائل عبد اللطيف، وأخرى سنية فيه مثل حميد الهايس.

فما هو مستقبل التحالفات التي تتسم بكونها شيعية؟

رفض رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي الانضمام إلى هذا التحالف، مفضلًا دخول الانتخابات بتحالفه الذي يُطلق عليه ائتلاف دولة القانون، الذي حقق نجاحًا ملحوظًا في الانتخابات المحلية السابقة في يناير ٢٠٠٩. ولقد أصابته نتائج تلك الانتخابات بقدر ليس ضئيلًا من الزهو، فاعتبر نفسه الرجل الأقوى في العراق، بل قدّم نفسه للأمريكيين على أنه الأقرب إليهم بعد أن حدّ من نفوذ التيار الصدري في الشارع العراقي، وقلّل من العنف، ووجّه الاتهام إلى سوريا بشكل صريح عندما اتهمها بدعم المسلحين في العراق.

هذا بعد أن كان صلبًا بوجه الأمريكيين بعد تولّيه رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٦، حيث قال للسفير الأمريكي زلماي خليل زاد في اجتماع مغلق بينهما: «أنا صديق الولايات المتحدة ولكنّي لست رجل أمريكا في العراق»، وذلك

عقب محاولة الولايات المتحدة وضع سقف زمني للإنجازات الواجب على حكومته تقديمها.

كل هذه الأمور أظهرته بمظهر القائد الحازم الشجاع تارة، والقائد المرن تارة أخرى.

تحالف المالكي، الذي يُطلق عليه ائتلاف دولة القانون، يتزعمه حزب الدعوة، وهو حزب سياسي شيعي صغير نسبيًا، لكنه سعى مؤخرًا إلى تقديم نفسه باعتباره أقل طائفية وأكثر وطنية. يشارك حزب الدعوة في الائتلاف مجموعة يطلق عليها المنتقدون اسم «الدائرة المغلقة» التي لا يمكن اختراقها.

لقد أظهر المالكي فهمًا جيدًا للسلطة السياسية في البلاد ينم عن دهاء سياسي، كما أن تحالفه استفاد من دعم شخصيات ووجوه قبلية في كل المحافظات السنية.

لقد قدّم المالكي صورة أكثر تنوعًا بكثير مقارنة بمنافسيه الشيعة، إذ حصل على دعم بعض أنصار إياد علاوي، رئيس الوزراء الأسبق الذي يقدم نفسه باعتباره حامل لواء الأصوات العلمانية. وسعى أيضًا إلى كسب ود القبائل العراقية، السنية والشيعية، التي كان يغدق عليها بالوظائف والسيارات وغيرها من العطايا والامتيازات.

إضافة إلى ذلك، وباعتباره رئيسًا للوزراء، فقد ساهم هذا الموقع في تضخيم شخصيته بشكل كبير ومؤثر.

لقد وضع المالكي كثيرًا من الأمور في نصابها الصحيح من وجهة نظر الناس. وبالرغم من أن التفجيرات الأخيرة قد جعلت الناس غاضبين بوجهه، فإنهم في الوقت نفسه لا يوجّهون اللوم إليه فقط.

إضافة إلى ذلك، فإن الفساد المستشري في وزارته جعل حديث المالكي حول سيادة القانون والأمن الذي حققه أمرًا مشكوكًا فيه. وبالتالي يصعب

عليه أن يحقق ما سبق أن حققه في الانتخابات المحلية السابقة.

يتزامن هذا مع حقيقة أن موقفه الرافض للانضمام إلى الائتلاف الوطني العراقي أدى إلى انشقاق شيعي قد يؤدي بدوره إلى تفتيت الأصوات الشيعية، وربما يؤدي إلى يأس الناخب الشيعي من العملية السياسية وهو يرى هذا الانقسام. وفي هذه الأثناء سيتعيّن على المالكي أن يدافع عن نفسه ضد ما يتهمه به منتقدوه من أنه يتسبب في تشتيت الأصوات الشيعية، وهي اتهامات تلعب على مخاوف تاريخية مترسخة لدى طائفة من الشعب العراقي لطالما حُرمت من حقوقها.

وسواء ظلّ رئيسًا للوزراء أم لا بعد هذا العام، فإن تركة المالكي ستتمثل في إعادة تقديم نموذج الرجل القوي في السياسة العراقية، ولكن ليس بصورة وحشية مثل صدام حسين، بل كزعيم يريد ضمان هدوء الدولة عن طريق الرعاية والقبضة الحديدية.

لذلك من المنتظر أن تجمع المعركة الرئيسية في الحملة الانتخابية بين ائتلاف المالكي ومنافسيه الشيعة (الائتلاف الوطني العراقي)، حيث سيحاول كل منهما الفوز في جنوب العراق، الذي يعدّ معقل الأغلبية الشيعية في البلاد. حيث يقول غوست هيلترمان، الخبير في الشؤون العراقية بمجموعة الأزمات الدولية:

«إن الصراع الحقيقي في نهاية المطاف هو بين قائمتين شيعيتين».

الكورد:

أما بالنسبة للأكراد، فقد بقوا الكتلة الانتخابية (الاثنو–قومية) الأكثر تماسكًا في العراق. فعندما شهدت الكتل السنية والشيعية انقسامات متعددة، بقي

الحزبان الكرديان يحافظان على درجة كبيرة من الاستمرارية، من حيث التماسك ومن حيث إدارة حكومة إقليم كردستان، لاسيما في ظل الخلافات حول المناطق المتنازع عليها مع بغداد.

لكن الأمر الجدير بالذكر هنا هو انبثاق قائمة التغيير، وهي جناح منشق عن الاتحاد الوطني الكوردستاني، والتي حصلت على ٢٣٪ من مقاعد برلمان الإقليم في انتخابات آب ٢٠٠٩. وقد فضّلت هذه القائمة أن تكون مستقلة عن التحالف الكوردستاني الذي سيخوض الانتخابات الوطنية المقبلة.

حتى الآن لم يحدد التحالف الكوردستاني موقفه عمّن سيتحالف معه بعد الانتخابات. ومن المتوقع أن يحصل على ٤٠ مقعدًا في مجلس النواب، وربما ٥٠ إذا تحالفت معه حركة التغيير. لذلك سيكون حجمه قوة حساسة لمن يريد التحالف معها. لاسيما أن الأكراد كانوا قوة مهمة في تشكيل الحكومة بعد انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥.

سوف ينتظر الأكراد نتائج الانتخابات ليقرروا لاحقًا مع من يتحالفون، ومن سيحصل على أكبر عدد من الأصوات، ثم يبرزون أوراقهم. وذلك على خلاف ما حصل في الانتخابات السابقة.

يقول سام باركر، مسؤول برنامج العراق في معهد السلام الأمريكي:

«سيكون الكورد قادرين على ممارسة اللعبة السياسية في بغداد بمهارة عالية، وسيكون لديهم قدر من النفوذ للتأثير على أي سياسة تتعلق بقضية كركوك والملف الكوردي. لكننا بانتظار قدوم جيل جديد من القادة في بغداد قبل أن نمضي بجهود دبلوماسية كبيرة».

هناك موضوع في غاية الأهمية من شأنه أن يحدد طبيعة تحالفات الأكراد، وهو مستقبل مدينة كركوك الغنية بالنفط.

فقد حسم قانون الانتخابات قضية كركوك مؤقتًا عن طريق تأجيلها، لذلك ما

زالت تنتظر الحل.

ربما يهيئ قانون الانتخابات الجديد الظروف لمزيد من السيطرة الكردية على كركوك ومواردها النفطية في شمال العراق، النفط الموجود أيضًا في المناطق الجنوبية الشيعية. وهذه المناطق يهمها أن تتدفق عائدات النفط إلى الحكومات المحلية أو حكومات الأقاليم. وبما أن البلاد تعتمد بنسبة ٩٠٪ على عائدات النفط في الميزانية الوطنية، فهذا يعكس أهمية النفط لكل الطوائف:

— الشيعة في الجنوب، — والأكراد إذا سيطروا على كركوك، — أما السنة العرب، فقد يواجهون ظروفًا اقتصادية صعبة، ومن المحتمل أن يلجؤوا إلى تدابير يائسة للبقاء على قيد الحياة، لاسيما مع احتمال فقدانهم مزيدًا من المقاعد في الانتخابات المقبلة، خصوصًا في ظل الخلاف مع الأكراد حول المقاعد التعويضية وغياب إحصاء سكاني حديث، حيث ما زال الاعتماد على إحصاء عام ١٩٥٧.

ربما يكون العرب الشيعة هم الحليف الأول للأكراد في قضية كركوك، لأن دعمهم للأكراد قد يستميل دعم الأكراد لهم إذا أرادوا تشكيل إقليم في الجنوب، حيث ستذهب إيرادات ضخمة إلى الحكومة الإقليمية، لاسيما أن البصرة وحدها تحتوي على ٧٠٪ من احتياطي النفط في العراق، وما زالت حقول غير مستغلة فيها.

التيارات العلمانية:

أما بالنسبة للتيارات العلمانية، ففي مقدمتها نجد إياد علاوي وصالح المطلك. الأول شيعي علماني، والثاني سني علماني، وربما يقف صالح المطلك قريبًا من حزب البعث من حيث الفكر والتوجه، وربما ينطبق الأمر ذاته على إياد

علاوي بوصفه بعثيًا قديمًا انشقّ عن الحزب دون أن يتخلّى تمامًا عن بعض أفكاره.

هؤلاء جميعًا، ومعهم آخرون، أعلنوا في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩ عن اندماج حركة الوفاق الوطني العراقي بقيادة إياد علاوي مع جبهة الحوار الوطني برئاسة صالح المطلك، في حركة سياسية واحدة اسمها الحركة الوطنية العراقية، هدفها إيجاد بيئة سياسية وطنية تحاول القضاء على التوجهات الطائفية في العراق.

بعد ذلك، انضم نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إليهم بقائمته تجديد.

ثانيًا - الانتخابات ومستقبل العراق

لا ينبغي أن تكون الانتخابات معيارًا للتقدم المحرز في البلدان الهشة كالعراق، بل يمكن أن تكون سببًا لتزايد حالة عدم الاستقرار. على سبيل المثال، بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية، ظلت الأوضاع في العراق متقلبة، وطالت مدة تشكيل الحكومة الجديدة، الأمر الذي أدى بالتالي إلى انفجار العنف الطائفي بأوسع أشكاله. ومن المتوقع أن تشهد عملية تشكيل الحكومة أبطأ بعد الانتخابات المقبلة، وترك فترة طويلة من الوقت لا يمكن خلالها اتخاذ قرارات حاسمة في مجال إعادة الإعمار أو فرض الأمن، أو مراجعة الدستور وسن قانون النفط. فهذه القضايا أكثر أهمية من إجراء الانتخابات بالنسبة للعراق في المستقبل القريب.

فما دور الانتخابات البرلمانية المقبلة في تطور الأوضاع في العراق؟

إن قضية الحرص المتبادل على أن يكون لكل محافظة تمثيلها الكامل بحسب النسب السكانية (والتي أشرنا إليها سابقًا)، وطبيعة تشكيل التحالفات القادمة، ودفاع الأكراد عن ما يعتبرونه قضيتهم-قضية كركوك-

بكل ما تحتويه هذه المحافظة من مطالبات، إضافة إلى قضية انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق، تطبيقًا لبنود اتفاقية وضع القوات الموقعة بين حكومتي البلدين وتنفيذًا لالتزامات الرئيس أوباما، وهذا يرتبط أيضًا بالتوترات الطائفية في العراق، كل هذه القضايا، فضلًا عن الوضع الأمني، تستحق الوقوف عندها ومعرفة دورها في الانتخابات الوطنية المقبلة.

قد تقدم الانتخابات الفرصة لتوسيع التمثيل في البرلمان العراقي، لاسيما بالنسبة للجماعات السنية والعلمانية التي لم تشارك في السابق، وإن قيام برلمان وحكومة أكثر تمثيلًا للمجتمع يمكن أن يفتح الطريق أمام التوصل إلى تسويات بشأن القضايا الجوهرية. فما هي فرص قيام برلمان أكثر تمثيلًا للشعب ؟

بالرغم من تجمع الأحزاب الشيعية في قائمة واحدة قبل أربع سنوات، إلا أنهم كانوا بحاجة إلى الأكراد لتشكيل الحكومة. وبالطبع شكلوا ما أسموه حكومة الوحدة الوطنية بالاشتراك مع بعض السنة، كالحزب الإسلامي العراقي. وكان ذلك على الأغلب قرارًا حكيمًا، ولربما سيفعلون شيئًا مماثلًا هذه المرة. ربما سيكون من السهل فعل ذلك، لكن المالكي يواجه الآن الكثير من الأعداء، مما يجعل من الصعب تشكيل مثل تلك الحكومة معه. ولكنه (المالكي) سيتحرك بإصرار، وإذا ما حصل على دعم شعبي قوي كما هو متوقع، فسيكون في موقع قوة، ولن يكون من السهل على أعدائه عزله. حقًا إنها ستكون معركة مثيرة للاهتمام.

لذلك، فمن المحتمل أن تعمل الانتخابات الوطنية الجديدة على التسبب في انقسامات جديدة بين صفوف الشيعة. فلو فرضنا أن فازت قائمة المالكي بنسبة عددية مهمة في الانتخابات، فوفقًا للدستور، سيكون لديه الحق في تشكيل الحكومة المقبلة، لكنه لديه ٣٠ يومًا للقيام بذلك.

وإذا لم يتمكن من ذلك ضمن هذه المدة، وأنا متأكد أن خصومه لن يساعدوه في هذا الموقف، لاسيما أنه ليس لديه عدد من الأصوات الذي يؤهله لبناء ائتلاف لتشكيل حكومة بمفرده، عندها عليه أن يستقيل من منصبه.

الأمر الذي ربما يدعم هذا الرأي هو احتمالية أن يكون مجموع الأصوات للائتلاف الوطني العراقي وللكورد أكبر من الأصوات التي حازها المالكي. لذلك، وكما يقول (هيلترمان):

«سيكون على الفائزين أن يجتمعوا لمناقشة تشكيل حكومة ائتلافية، ولا أعتقد أن يكون هناك طرف فائز قادر على تشكيل حكومة بمفرده.

لذا ربما يمضون إلى عملية مفاوضات طويلة وصعبة لتشكيل حكومة كما حدث قبل أربع سنوات عند تشكيل الحكومة الحالية، إذ استغرق الأمر عدة أشهر. كما سنرى بروز قضية كركوك باعتبارها عنصرًا هدامًا أو مقوِّضًا، لأن الأكراد سيطرحون الموضوع مرة أخرى كشرط للمشاركة في حكومة ائتلافية، وبسبب قوتهم الانتخابية وقدرتهم على كسب الأصوات في مناطقهم، يظلون قوة سياسية مؤثرة في العملية السياسية».

هناك أمر آخر له أهمية كبيرة في تقرير مستقبل العراق ويعتمد بشكل كبير على الانتخابات المقبلة في مارس/آذار ٢٠١٠، وهو عملية خفض عديد القوات الأمريكية.

ففي دراسة بعنوان (العراق: وقت البقاء) للباحث الأمريكي أنتوني كوردسمان، نشرها مركز واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية في أغسطس ٢٠٠٩، يقول فيها إن بلاده تحتاج إلى استراتيجية للخروج، بدلًا من مجرد الخروج من العراق. ولذلك ينبغي على السياسة الأمريكية النظر إلى الاعتبارات الأخرى، بدلًا من البحث فقط عن الآلية والوقت لسحب قواتها والخروج من العراق بأسرع وقت ممكن.

وذلك يعود، من وجهة نظر الباحث، إلى أن القوات الأمريكية تمثل الحل لجميع مشاكل العراق المتبقية المتعلقة بالأمن الداخلي والمصالحة السياسية، وتلعب دورًا رئيسيًا في تخفيض حدة التوترات والصدامات المحتملة بين العرب والأكراد في العراق.

لذلك يعتقد الباحث أن هناك خطة لتأخير المزيد من التخفيضات الأساسية في عدد القوات الأمريكية الموجودة في العراق إلى ما بعد الانتخابات الوطنية العراقية في مارس ٢٠١٠، ومن ثم التسريع بتلك التخفيضات قبل أغسطس. وإذا ما ساهمت الانتخابات في دفع العراق نحو الحكم الناجح والوحدة والتنمية، فإن المفتاح لنجاح أمريكي مستقبلي سوف يتمثل في البرامج الدبلوماسية والمدنية بشكل متزايد، وليس باستخدام القوات الأمريكية أو قوات الأمن العراقية.

من المهم أيضًا أن يقوم الفريق الأمريكي وواشنطن بوضع خطط للطوارئ، وألا ينظروا إلى الانتخابات نظرة سابقة لأوانها، وأن يروها باعتبارها معلمًا آخر أكثر غموضًا والتباسًا في عملية قد تستغرق عقدًا من الزمان أو نحو ذلك كي تكتمل. هنا يطرح سؤال: لماذا قد تكون العملية أكثر غموضًا والتباسًا؟

• أصبح الائتلاف الشيعي الحاكم مجزأً ومقسّمًا وفق خطوط مؤيدة أو مناهضة للمالكي، وقد يؤدي هذا إلى عنف محلي وإشعال توترات بين الشيعة والسنة، وهو ما قد يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف كبيرة بشكل مفاجئ.

• إن موجة العنف التي ضربت بغداد منذ نيسان الماضي تبين، وبشكل واضح، هشاشة الوضع الأمني، ووجود اختراقات في الأجهزة الأمنية.

• يقول هيلترمان: «هناك حفنة من المستغلين الذين يريدون عرقلة العملية السياسية، ولديهم مصلحة في إثارة المشاكل قبل الانتخابات، وفي يوم الانتخابات». المقصود بالمشاكل هنا هو المشاكل الأمنية.

• لا يثق العرب السنة بما يعتبرونه جهود المالكي لتوسيع سيطرته والدعم السياسي له على حساب السنة، وما ينظرون إليه باعتباره شكلاً من أشكال حظر حزب البعث الذي يحسب لصالح الشيعة، في الوقت الذي يتم فيه إبعاد السنة عن الحكومة وقوات الأمن العراقية.

لاسيما أنه لا توجد حتى الآن أحزاب سياسية سنية أثبتت قدرتها على التحدث باسم السنة ونيابة عنهم على المستوى الوطني.

الخلاصة:

١. تنظر مراكز الفكر الغربية والباحثون هناك إلى قضية عدم السماح للبعث بالمشاركة في الحياة السياسية على أنها مشكلة لابد من حلها، في الوقت الذي نجدها أمرًا مصيريًا مرفوضًا بالنسبة لمعظم العراقيين. فلا أحد يريد عودة البعث بأي شكل من الأشكال، ويعتبرون الفترة التي حكم فيها العراق صفحة مظلمة ما هي إلا جزء من الماضي ينبغي الاستفادة من سلبياته ومشاكله والعمل على عدم ظهوره من جديد.

٢. كما تنظر تلك المراكز إلى قضية الانتخابات باعتبارها ضمن سلسلة تراكمية من العمليات، كل واحدة تكمل الأخرى، ونتائج كل عملية ما هي إلا امتداد لما سبقها ونتاج لها.

٣. إذا كان هناك مجموعتان شيعيتان كبيرتان تتنافسان مع عدة كتل وكيانات في سباق الانتخابات، فإن هذا لن يفتت صوت الشيعة كما تتصور تلك المراكز، وكما ذكرنا.

فليس بالضرورة أن يسبب تفتتًا وضياعًا للأصوات؛ فقط الامتناع عن المشاركة هو ما يسبب ضياع الأصوات وخسارتها.

٤. تركز هذه المراكز البحثية على فكرة أن المالكي قد نجح في ممارسة الحكم

بشكل حقق نجاحات كثيرة، وكان هو القائد المعتدل، المرن والصلب، وهذا ما منحه الشرعية.

٥. تفترض بعض هذه الدراسات أن شكل الحكومة العراقية المقبلة سيكون شيعيًا ديمقراطيًا بثياب سلطوية، والسبب في ذلك هو قوة المالكي المتصاعدة نسبيًا، ووجود المشاكل مع حلفائه الأساسيين، إذ ربما تتجدد رئاسته للحكومة مرة أخرى، إضافة إلى تشكيك السنة العرب بإدارته.

االمصادر :

١-آدم ل.سيلفرمان ، السياسة والتسييس : الانتخابات العراقية ، فشل المصالحة ، تعزيز السلطة ، ترجمة : مصطفى الحيدري ، المنتدى السياسي العالمي ، ديسمبر ٢٠٠٩

٢-أنتوني شديد ، ائتلاف المالكي يقدم صورة أكثر تنوعا مقارنة بمنافسيه الشيعه ، صحيفة لوس انجلس تايمز ، ٢٠٠٩/٩/٣٠

٣-انتوني كوردسمان ، العراق : وقت البقاء ، مركز واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية ، ترجمة مصدر الكاشف ، ا/اب/٢٠٠٩

٤-جان اراف ، مراسل صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في العراق ، في حوار اجراه معه مجلس العلاقات الخارجية بتاريخ ٢٠١٠/١/٤ ، ترجمة مصطفى الحيدري .

٥-سام باركر في حوار اجراه معه مجلس العلاقات الخارجية ونشر تحت عنوان (تصادم الامن والسياسات في العراق) ، نشر في موقع مجلس العلاقات الخارجيةبتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ ، ترجمةمصطفى الحيدري

٦-رجائي فايد ، مقالة بعنوان (عشية الانتخابات العراقية ... انشقاقات

وتحالفات) ، موقع اسلام اونلاين الالكتروني ، ٢٠٠٩/١٠/٣١ ، -وهو كاتب ومحلل سياسي متخصص في الشؤون العراقية والتركية

٧-رايشل شيليبر ، تجنب الانتخابات باي تكلفة في العراق ، مجلس العلاقات الخارجية ، الولايات المتحدة ، ٢٠٠٩/١٢/٣ ، ترجمة ، مصطفى الحيدري

٨-غوست هيلترمان ، في مقابلة اجراها معه مجلس العلاقات الخارجية ونشرت تحت عنوان «العملية السياسية المثيرة للقلق في العراق « ، نشرها الموقع في موقعه الالكتروني ، ترجمة مصطفى الحيدري ، ٢٠٠٩/١٠/١٩

٩-مقالة بعنوان «الكيانات السياسية التي سوف تشارك في الانتخابات البرلمانية العراقية» مركز كارنيغي لابحاث السلام الدولي ، ، يناير ٢٠١٠ ، ترجمة مصطفى الحيدري .

١٠-مارينا اوتاوي & دانيال كايسي ، السنة في العراق ، ستة اعوام بعد صدام ، معهد كارنيغي لابحاث السلام الدولي ، ترجمة مصطفى الحيدري ، ٢٠٠٩/١٢/١٠

١١-ند باركر ، ميكافيللي في بلاد النهرين ، نوري المالكي يبني هيكل الدولة ، معهد السياسات العالمية ، ترجمة مصطفى الحيدري ، ايار ٢٠٠٩

١٢-نهاية لعبة العراق : الاستقرار الداخلي والاقليمي ، التقييم الاستراتيجي العالمي ، الدور الامريكي في عالم متغير / جامعه الدفاع الوطني ، معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية ، ترجمة مركز الكاشف ، ايلول ٢٠٠٩

١٣-مقالة بعنوان «هل سيكون الكورد هم صناع القرار في العراق ؟ « مركز كارنيغي لابحاث السلام الدولي ، ترجمة مصطفى الحيدري ، ٢٠٠٩/٩/٣٠ .